

الحفظ الوقائي للمواقع الأثرية بغرداية

زعاية عمر، مخبر التراث الأثري وتثمينه (جامعة تلمسان)

Abstract:

What distinguishes each civilization of a country to those of others, of course, is its culture and heritage. However, the reality is that the loss, degradation and destruction have become the fate of the majority of archaeological sites in the Ghardaïa, which have been very elegant in recent past. Conservation and preservation of archaeological sites does not stop at preventive work, the role of the human beings is an essential element. For this reason then, that ensuring proper training of high-level specialist skills in the field, who will be responsible for ensuring the conservation of these sites, should be the concern of everyone.

مقدمة:

تزخر الجزائر عامة ومنطقة مزاب خاصة على الأطلال الباقية من الحضارات السابقة والإسلامية على وجه الخصوص، فالمواقع الأثرية الموجودة فيها تؤدي دورا هاما في صياغة ذاكرة الأمم وعمقها الحضاري وتمايز ثقافتها المحلية، ويمثل هذا التراث الأثري انعكاسا لهوية وحضارة هذه الأمم والرابط بين ماضيها وحاضرها والدليل الواضح على عراققتها وأصالتها، فيجب الحفاظ على هذا التراث وإعادة تأهيله لحفظه ووقايته وتطويره ليتلاءم مع ظروف العصر والتحول الحضارية المستمرة .

لكن هذا التراث الأثري رغم أنه مصنف ضمن التراث العالمي والوطني لم يسلم من التخريب والهدم والإهمال، من المهم أن يكون الحفظ الوقائي للمواقع الأثرية من الأولويات الرئيسية في الإستراتيجيات السياسية، والاقتصادية للدول، لذا فعلى كل بلد العمل على ضمان ذلك في إطار ثقافته وتقاليده، فقد كانت اتفاقية أثينا سنة 1931م، بداية لتأسيس إستراتيجية عالمية تهتم بالتراث الأثري والتاريخي في كامل أقطار العالم وذلك بإنشاء هيئات ومؤسسات دولية لحفظ ووقاية الممتلكات الثقافية ونذكر على سبيل المثال المنظمة الدولية للتربية، والتعليم، والثقافة "اليونيسكو"، أو المنظمات المنضوية تحت لوائها مثل الإيكروم.

1- الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة وادي مزاب :

إن منطقة مزاب وكغيرها من المناطق الجزائرية، تتميز بطبيعتها وجغرافيتها وتاريخها مما حولها في إنشاء حضارة خاصة بها.

أ- الإطار الجغرافي:

تتميز مزاب والمناطق المجاورة لها بموقعها الجغرافي والفلكي الاستراتيجي وجيومورفولوجية تضاريسها وجيولوجيتها ومناخها التي أكسبها نوعا من الخصوصية.

أ- 1- الموقع الجغرافي والفلكي:

تقع منطقة واد مزاب بقلب المنطقة الشمالية للصحراء الجزائرية، على بعد 600 كلم جنوب الجزائر، بين خطي طول $0^{\circ}40'$ و $2^{\circ}50'$ شرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض $32^{\circ}80'$ و 33° شمالا¹، وتربع على مساحة تقدر بـ 86106 كلم²، تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وترتفع عن مستوى سطح البحر بـ 780م في الجهة الشمالية الغربية، وذلك في رأس الريحة جنوب حاسي الرمل، ويقل الارتفاع تدريجيا كلما اتجهنا إلى الجنوب الشرقي ليصل إلى حوالي 300م³.

إداريا، ولاية غرداية يحدها من الشمال ولاية الأغواط والجلفة وجنوبا ولاية تمنراست، ومن الجنوب الغربي ولاية أدرار ومن الشمال الغربي ولاية البيض ومن الشرق ورقلة.

ويحدها تضاريسيا شمالا واد «أوريغينو» وغربا واد «زرقون» ويمتد شرقا بمحاذاته كل من زلفانة والقرارة وجنوبا واد متليلي⁴.

أ2-- جيومورفولوجية المنطقة:

تقع منطقة واد مزاب في الحزام الشمالي للصحراء الإفريقية، وتتكون من منخفض كريتاسي الذي ينقسم إلى حوضين، حوض قرارة وحوض ملغيغ التابعان للصحراء الدنيا، تفصلهما هضبة مكونة من حزام عمودي متصلة بسلسلة الأطلس الصحراوي شمالا، وبهضبة «تيديكالت» المتصلة بدورها بسلسلة الأهقار⁵.

كما أنّ منطقة واد مزاب عبارة عن منخفض متدرج يتجه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، يمتد في وسطه أخدود يمثل واد مزاب لا يتعدّى عرضه الكيلومترين، وعلى امتداد

ضفتي هذا الوادي تمتد سلسلة من الجبال الصخرية انخفاضاها عن مستوى الهضبة يقدر بـ 80م⁶.

تنتمي الترسبات الجيولوجية بالوادي إلى الزمنالكريتاسي (الطباشيري) الأوسط، مشكلة هضبة صخرية من الصخور الجيرية الصلبة من العهد التوريني، نحتتها عوامل التآكل النهري في الفترة الرطبة التي بدأ معها العصر الرابع، مكونة مجموعة كبيرة من الأخاديد والأودية الجافة لا يتجاوز عمقها 100م تتقاطع فيما بينها، مشكلة ما يشبه الشبكة، سميت على إثره منطقة وادي مزاب بـ « بلاد الشبكة»⁷.

من خريطة طبوغرافية على مقاس 1/200.000 أو 1/500.000 ملمتظهر سلسلة من الوديان متوازية من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي في انحدار ضعيف يقدر بـ 0.2%، من بين هذه الأودية واد متليلي، واد تويل، واد موسك، الذي يعرف مصّبه بواد سبّسب و« تغير » و« بوعلي » و« زرارة » ومن الشمال واد النساء، يتراوح طول هذه الأودية بين 100 إلى 300 كلم⁸، نجد وادي مزاب الذي يستقبل مياهه عند سيلانه من وادي لعذيرة وواد الأبيض وواد توزوز، كشعاب رئيسية تسقيواحات غرداية ثم تصّب في وادي مزاب الذي يسقي واحات مليكه، أمّا وادي أنتسيه غرب الوادي فيسقي واحات بني يزقن ثم يصب بدوره في وادي مزاب، ويصّب فيه أيضا واد أزويل الذي يسقي جزءا من غابات بنورة مكمل مجراه إلى العطف حيث يلتقي به واد أيت مزاب ثم واد أولوال إلى زلفانة، حيث يكمل مجراه إلى أن ينتهي بسبخة الهايشة على بعد 16 كلم من نفوسة شمال ورقلة.

إنّ المناخ في منطقة وادي مزاب كغيره من المناطق الصحراوية، مناخ صحراوي جاف، يعتبر حوصلة لعوامل المناخ المختلفة كالحرارة والرطوبة والتساقط ومفعول الرياح ويتسم بصيف حار وجاف وشتاء بارد ورطب نسبيا، وهذا ما تأكده نتائج الديوان الوطني للأرصاد الجوية في ولاية غرداية.

الحرارة الشديدة والبرودة القاسية هي من سمات المناخ الصحراوي، إذ تعرف ارتفاعا محسوسا تصل إلى درجة 48مّ مقابل حد أدنى يصل إلى 1م¹⁰، كما يعرف هذا المناخ بتباعد المدى الحراري في اليوم بين الليل والنهار.

إنّ الرطوبة في المناخ الصحراوي منخفضة لقلّة المسطحات المائية وارتفاع درجات الحرارة،

لكن ليست منعقدة حيث تشهد ارتفاعا نسبيا في فصل الشتاء عكس فصل الصيف الذي تسجل فيه أدنى مستوى لها.

الأمطار الفجائية والغير المستقرة هي سمة التساقط في منطقة وادي مزاب، بمعدل 60 ملم سنويا¹¹، مع تعرضها أحيانا إلى ظاهرة الجفاف الذي قد يمتد إلى عدة سنوات كما تكون أحيانا خاطفة وغزيرة، تؤدي إلى كوارث وفيضانات على غرار فيضانات المسّاح * 1901، مسّاح¹² 1914، ومسّاح 1 أكتوبر 2008.

الرياح في منطقة مزاب حاضرة على مدار فصول السنة الأربعة، وتشتد في فصل الربيع خصوصا وفصلي الشتاء والصيف، وتتراوح سرعتها ما بين 9.8 م/ثا و 12.4 م/ثا¹³.

ب- الإطار التاريخي:

إنّ منطقة مزاب كغيرها من المناطق، مرت بفترات تاريخية هامة، شهدت على براعة الإنسان الذي سكن هاته الربوع.

ب1-- مرحلة ما قبل التاريخ:

إنّ فكرة استيطان إنسان ما قبل التاريخ بالمنطقة رفضها المؤرخون قديما لانعدام دليل مادي يثبت ذلك، وزعموا أن فكرة إستيطان المنطقة قريبة العهد، تعود للقرن الثاني للهجرة الموافق للثامن ميلادي، حيث اتخذها الإباضية وطنا لهم¹⁴.

فخلال الدورة الحادية عشر لمؤتمر ما قبل التاريخ بفرنسا عام 1934 م ، قام الباحث الدكتور بيار روفو « ROFFOPIERRE » بإلقاء محاضرة قدم فيها حصيلة الأبحاث الميدانية التي قام بها في المنطقة، حيث أكد الباحث وجود صناعة حجرية تعود إلى الحضارة الموستيرية القديمة والعاترية الحديثة، وكذا القفصية المتمثلة في النصال والنصليات ذات الظهر المجنّدل وكذا النيوليتي، والنيوليتي ذات التقليد القفصي¹⁵، فقد عثر على حوالي 2956 أداة حجرية مقسمة على 11 محطة، تنتشر في كل من ضواحي المنبعة متليلي وقارة الطعام بنواحي بنورة¹⁶.

إلى جانب هذا فإنّ المنطقة غنية بالرسوم الصخرية، منها مشاهد للحيوانات ورموز التيفيناغ وأشكال أخرى، تنتشر في كل من موقع «مومو» و«أنتيسه» ببني يزقن، «مرماد» والموقع الأثري لقصر «بابا السعد» المندثر بغرداية ومنطقة عطفة الكتبة بأقصى شمال الضاية بن

ضحوة، ومنطقة «أمبارك» بيريان¹⁷، تمّ تحديد تاريخ معظمها إلى حوالي 5000 سنة قبل الميلاد وبالتحديد في فترة البرونز¹⁸.

كما توجد بالمنطقة أشكال تشبه إلى حد كبير الجثى البسيطة (TUMULUS) رجّح أنّها عبارة عن معالم جنازية لدفن الموقى اشتهرت بها مناطق الأطلس الصحراوي، وعين الصفرة وضواحيها في فترة فجر التاريخ، كما توجد هذه الأشكال في الجهة المقابلة لهضبة «بال فودار» شمالا وتحديدا غرب قصر بني يزقن.

ب- 2- المرحلة الإسلامية:

سكن منقطة وادي مزاب بنو مزاب منذ أقدم العصور وصولا إلى الفترة الإسلامية حيث وصل إليهم الإسلام على المذهب المعتزلي إلى أن تحولوا عنه إلى المذهب الإباضي.

- مرحلة ما قبل النزوح الإباضي:

تمتد هذه الفترة من الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا (84هـ-703م) إلى القرن الرابع هجري حيث كانت المنطقة تعرف ببادية بني مصعب وهي قبيلة بربرية، وبعد اعتناق هؤلاء الإسلام سبقت إليهم آراء المعتزلة فأخذوا بها¹⁹.

كما اتفقت المصادر على وجود أقوام بمزاب قبل إنتشار المذهب الإباضي به، وذكر أنّ قرية «أغرم ن تلزويت» من جملة قراهم ومقبرة تحت قصر ملكية تنسب إليهم ويرجح أنّهم أقوام من البدو الرحل حسب ما يشير إليه اسم قريتهم (أغرم ن تلزويت) والتي تعني قرية الصوف، على أنّهم قوما كانوا يرعون الغنم ويربون المواشي، ويذكر أنّهم من قبيلة « زناتة »، يقدر أنّ استقرارهم بالمنطقة كان هروبا من القبائل المنافسة لهم، حيث كانت نكبتهم على يد بلكين بن زيري سنة 369هـ كما أشار إلى ذلك ابن خلدون: « دوح بلكين في هذه السنة المغرب وانكفأ راجعا ومر بالمغرب الأوسط فالتحم بوادي زناتة ومن إليه، ورفع الأمان على كل من ركب فرسا أو أنتج خيلا من سائر البربر وندر دمائهم فأقفر المغرب الأوسط من زناتة» فلا يستبعد أن تكون قد التجأت إلى الوادي واحتمت به²⁰، وهناك آراء أخرى حول اندثار هذا القصر وهي إشكالية تاريخية لم يفصل فيها بعد.(الصورة 3، 4).

ومن جملة القرى المندثرة التي تنسب إليهم قرية الصوف، تميزارت بين بنورة ومليكة على يسار الوادي بابا السعد على قمة جبل غربي غرداية، تريشين وتالالت، وتافيلالت وموري بني يزقن، يصل عددها إلى 15 قرية اندثر بعضها ولم يبق إلا الحجارة المترصة.

- المنطقة بعد نزوح الإباضية:

تمتد هذه الفترة من القرن الرابع هجري إلى نهاية القرن الثامن هجري، تميزت بتحول نمط معيشة سكان بادية بني مصعب من طابع البدو إلى طابع الاستقرار والاعتماد على الزراعة الثابتة والتحول التدريجي من المذهب المعتزلي إلى المذهب الإباضي بمجيء الإمام أبي عبد الله محمد بن بكر الفرسطائي من وارجيلان، منتدبا من مؤتمرا ريغ المنعقد سنة 420 هـ-1029م، للنظر في المسائل التي تهم الإباضية منها اللاجئيين واكتظاظ منطقة « ريغ » والبحث عن منطقة جغرافية تلم شملهم وتكون صعبة المنال للغزاة المتربصين بها من سلاطين الدول المتعاقبة على المغرب الأوسط كالحمّاديين والزيريين والفاطميين.

خرج عبد الله يجوب الصحراء، فوقع اختياره على منطقة مزاب رغم قسوة طبيعتها، وبعد استقرار الإمام الفرسطائي بها بنى مسجده الذي لا يزال قائما إلى يومنا هذا بالعطف، داعيا سكان المنطقة إلى لمذهب الإباضي، وبعد استجابتهم لندائه أصبح مهجرا وملادا آمنا للإباضية كلما نالهم الاضطهاد، وبدأت تتوالى على المنطقة جماعات من أقطار مختلفة مثل ورقلة وواد إريغ، نفوسة، جربة، جبل عمور، قصر البخاري، المدية، سجلماسة، الساقية الحمراء وغيرها من المناطق المختلفة.

وجلهم قبائل بربرية وفيهم عرب أقحاح، حتى صارت لهم وحدة قومية سياسية ولغوية تواضع عليها بربرهم وعربهم بحكم المصاهرة والعلاقة المذهبية²¹، فكونوا في هاته الربوع القاحلة قصورا وهي: العطف، غرداية، بني يزقن، بنورة، مليكة، وجنات خضراء تدب بالحياة متغلبين على قسوة الطبيعة التي سخروها لتخدمهم وتخدم دينهم وأمنهم.

2- المواقع الأثرية الهامة في ولاية غرداية:

لقد عرف سهل وادي مزاب عدة حقبة تاريخية متنوعة بداية من عصر ما قبل التاريخ إلى العصر الإسلامي :

أ- مواقع ما قبل التاريخ:

تتوزع عدة مناطق من ولاية غرداية بعدة مواقع لبعض الصناعات الحجرية والنقوش الصخرية تعود إلى فترة ما قبل التاريخ (فترة الباليوليثيك) إلى نحو 18.000 سنة إلى 3000 سنة قبل الميلاد الفترة الليبيكو- بربرية (فترة البرونز) وكل هذه النقوش الصخرية تم تأريخها إلى الفترة الليبيكو- بربرية.

تعتبر هذه النقوش ذات أهمية في محتواها وتعتبر الشاهد المادي الذي يعكس النشاط البشري منذ عصور ما قبل التاريخ بالمنطقة مما يستوجب حمايتها والحفاظ عليها من الاندثار ومن أي توسع عمراني عليها أو في محيط حمايتها.

إن من الباحثين من استبعدوا فكرة وجود إنساني بمنطقة سهل وادي مزاب لانعدام دليل مادي يثبت ذلك، منهم الباحثين مارسيل مرسي ومارث غوفيون، لكن خلال الدورة الحادية عشر لمؤتمر ما قبل التاريخ بفرنسا عام 1934م، قام الباحث الدكتور بيار روفو «ROFFOPIERRE» بإلقاء محاضرة قدم فيها حصيلة الأبحاث الميدانية التي قام بها في المنطقة، حيث أكد الباحث وجود صناعة حجرية تعود إلى الحضارة الموستيرية القديمة والعاترية الحديثة، وكذا القفصية الممتثلة في النصال والنصليات ذات الظهر المجنبد وكذا النيوليتي، والنيوليتي ذات التقليد القفصي²²، فقد عثر على حوالي 2956 أداة حجرية مقسمة على 11 محطة، تنتشر في كل من ضواحي المنيعه متليلي وقارة الطعام بنواحي بنورة²³.

إلى جانب هذا فإن المنطقة غنية بالرسوم الصخرية، منها مشاهد للحيوانات ورموز التيفيناغ وأشكال أخرى، تنتشر في كل من موقع «مومو» و« أنيسه» ببني يزقن، «مرماد» والموقع الأثري لقصر «بابا السعد» المندثر بغرداية ومنطقة عطفة الكتبة بأقصى شمال الضاية بن ضحوة، ومنطقة «أمبارك» بريان²⁴، تمّ تحديد تاريخ معظمها إلى حوالي 5000 سنة قبل الميلاد وبالتحديد في فترة البرونز.

1- أشهر مواقع النقوش الحجرية بولاية غرداية:

- 1- موقع النومرات (العطف): حيث يحتوي على 5 محطات هامة تحتوي على مقابر جنائزية تدعى (تيميليس) ومواقع للنقوش الصخرية ومواقع للصناعات الحجرية.
- 2- موقع أوخيرة (العطف): يحتوي على نقوش صخرية ذات أشكال ورموز متعددة.
- 3- موقع مومو (بني يزقن): يحتوي على عدة محطات للنقوش صخرية ذات أشكال ورموز متعددة. (الصورة 2).
- 4- موقع قصر بابا السعد الأثري (غرداية) يحتوي على نقوش صخرية ذات أشكال ورموز. (الصورة 1).

- 5- موقع بوهراوة (غرداية): يحتوي على نقوش صخرية ذات أشكال ورموز.
- 6- موقع عطفة الكتبة (الضاية بن ضحوة): يحتوي على نقوش صخرية آدمية وبعض الحيوانات كالأحصنة والنعام .
- 7- موقع سيدي مبارك وادي باللوح (بريان): يحتوي على رسوم صخرية لبعض الحيوانات وعلى نقوش صخرية.
- 8- موقع متيلي: تحتوي على محطات للصناعة الحجرية زمن أشهرها موقع عذي الديب.
- 9- موقع المنيعية: تحتوي على عدة محطات للصناعة الحجرية ومن أشهرها: مروقات، حاسي لعبيد وهضبة تدمايث.
- بالإضافة إلى المعالم الجنائزية بصحراء المنيعية.

أ- ب- الدراسات الأثرية:

لقد كانت هذه المواقع التي بها النقوش الصخرية محل دراسات علمية من خلال بعض التقارير وبعض الأطروحات الأكاديمية من طرف العديد من الباحثين منذ سنة 1934 نذكر منهم الدكتور Pierre Roffo و Aumassip G و Bonnet.Y و Abonneau و Lefebvre وكذلك الدراسات العلمية التي أجريت مؤخرا من طرف الدكتور نجيب فرحات والدكتورة مليكة حاشيد للمركز الوطني للبحث في ما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا CNRPAH.

وحسب الدراسة التقنية لهذه النقوش تبين أنها منقوشة بأدوات حجرية بتقنية الطرق وأخرى بتقنية الرسم، تبدو هذه الرسومات على أشكال مختلفة يصعب تفسير معانيها من أهمها:

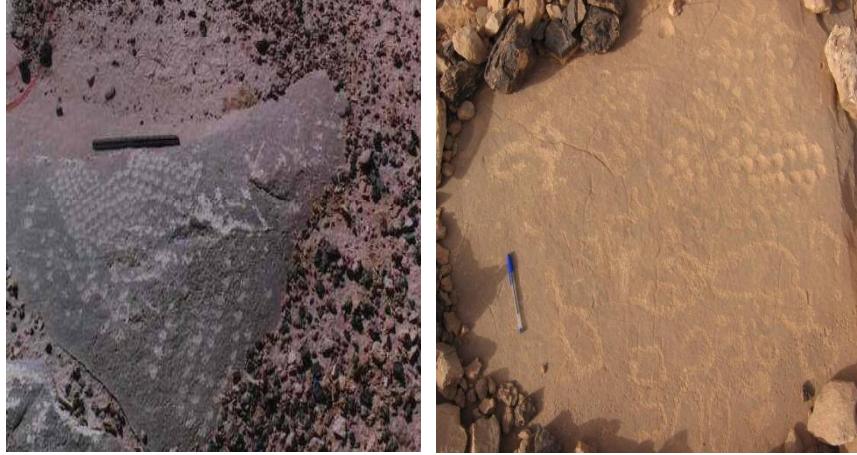
* أشكال آدمية لمحاربين.

* أشكال الحيوانات: النعام، الجمال، الأحصنة، الثعابين....

* أشكال هندسية: الدوائر أشكال U.V

* أشكال رموز مبهمه لم يتم تفكيك رموزها.

* حواف التيفيناغ.



صورة 1: موقع بابا السعد-غرداية - صورة 2: موقع مومو-بني يزقن -

إن هذه المواقع الأثرية التي ترجع إلى فترة ما قبل التاريخ مواقع مهمة وثرية بالمعلومات الأثرية وغيرها من المواقع التي لم تكتشف، لطالما لم نقم بمسح أثري، به نجرد كل ما لدينا من مواقع أثرية، ليسهل على المصالح والمؤسسات الخاصة حماية وحفظ هذا التراث، إلا بعض المحاولات الخاصة، لدى فالمعلومات ضئيلة وقليلة مما يستلزم وضع خطة لحفظ ووقاية هذه المواقع الأثرية في ظل عدم معرفة قيمتها الأثرية.

ب- المواقع الأثرية للفترة الإسلامية:

إن بقايا آثار أطلال القصور القديمة المتناثرة في منطقة مزاب تدل دلالة واضحة على أن المنطقة كانت عامرة بالسكان قبل مجيء الإباضيين إليها أي في فترة ما قبل الخامس هجري .

لقد شيد بنو مزاب الذين كانوا على المذهب المعتزلة الواسلية قبل نزوح الإباضية إلى المنطقة قصورا صغيرة، اندثرت كلها ولم يبق منها سوى بعض الأطلال وقد عدها الدكتور هيغي بنحو خمسة وعشرون قصرا اعتمادا على مصادر إباضية²⁵.

- ومن أهم هذه القصور هي:

● قصر بوكياو:

اتخذ لنفسه قمة الجبل على بعد 100م من سد بني يزقن على الواحة²⁶، أقامه بنو مغراوة في حوالي القرن الرابع هجري، وكانوا على المذهب المعتزلي، وفي فترة من الفترات هاجروا قصرهم وانضموا إلى قصر بني يزقن، فحاليا لم يبق منه سوى الأطلال وبعض أكوام الحجارة²⁷.

- قصر ثلاث:

إن هذا القصر من أقدم القصور في سهل وادي مزاب، يقع في الجنوب الغربي من واحة بني يزقن، ولا تزال آثاره وأطلاله باقية إلى اليوم شاهدة على ما شيده إنسان تلك المنطقة، ويذكر إبراهيم متيار أن هذا القصر أسسه الأخوان عدون وبكلي²⁸.

- قصر ترشين:

كان يسكنه المعتزلة ثم لجأ إليه الإباضية من نفوسة ومن المغرب واستقروا فيه، ثم انضموا إلى مدينة بني يزقن، في أواخر القرن التاسع الهجري، فاندثرت المدينة، ولم يبق منها سوى آثار المصل²⁹.

- قصر تافيلالت:

أسس فوق الهضبة التي شيدت عليها مدينة بني يزقن فيما بعد، وكان يقطنه سمان من سبلماسة، ونزحوا إلى مزاب حسب إبراهيم متيار في أوائل القرن السادس الهجري، وقد انضم إلى هذا القصر سكان ثلاث وأفنوناي وترشين وبعض سكان موري، فاتسع عمرانها ليصبح نواة، وحيا من أحياء مدينة بني يزقن، وما زالت آثار القصر كالمسجد والسوق شامخة إلى يومنا³⁰.

- قصر موري:

يقع في الجهة الغربية من مدينة بنورة عند تقاطع وادي أنتيسا مع وادي مزاب، وقد شيد فوق هضبة تشرف على وادي مزاب ولم يبق منه إلا أكوام من الحجارة³¹، أسسه الشيخ باستشري بن أيوب بن عدون.

- قصر أغرم ن تلزضيت (قصر الصوف):

من خلال التسمية يبدو أن أهل هذا القصر كانوا بدو رحل يحترفون الصناعات الصوفية ويربون الماشية، يقع هذا القصر في الجهة الجنوبية الشرقية من قصر العطف ويبعد عنها بنحو 6 كيلو متر، وهو من أقدم القصور التي كانت يقطنها بنو مزاب، ولم يبق منه سوى بقايا جدران لثلاثة أو أربعة مساكن³² (الصورة 3).

- قصر أولوال:

هو من أقدم القصور التي تلا بناءه بعد أغرم ن تلزضيت (قصر الصوف)، شيد على قمة الهضبة في الجهة الجنوبية لقصر العطف ويبعد بنحو كيلومترين، ولا يزال جزء من سور قائما

إلى اليوم مع برجه الدفاعي³³، حيث يقع في موقع استراتيجي مهم جدا يشرف على مجرى وادي مزاب³⁴ (الصورة 6).

● قصر بنورة القديم:

يمثل الجزء العلوي المندثر لقصر بنورة في جهته الشرقية، ولا تزال آثاره قائمة إلى اليوم وهو محاط بسور دفاعي تتخلله أبراج دفاعية، ويتوسطه مسجد قديم تعلوه مئذنة هرمية الشكل تشرف على صحن كبير³⁵ (الشكل 1) (الصورة 5).

● قصر أغرم ن واداي :

يقع في الجهة الجنوبية في سفح قصر مليكة، أسس عام : 395 هـ-1004 م، ومعنى تسميتها : القرية السفلى، تهدم عام 1123 م ولم يبق منه إلا المسجد..

● قصر بابا السعد :

يقال أنه أسس سنة 1046 م وكان موجودا إلى غاية سنة 1526 م³⁶.

● ثلاث موسى: أسسه الشيخ عدون بن إبراهيم ويقع ببني يزقن .

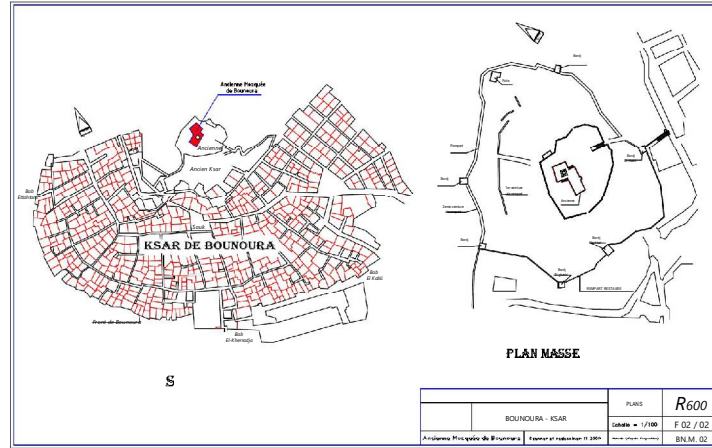
● قصر أقنوناي: يقع ببني يزقن .

● قصر الأحنش: يقع قرب بنورة .

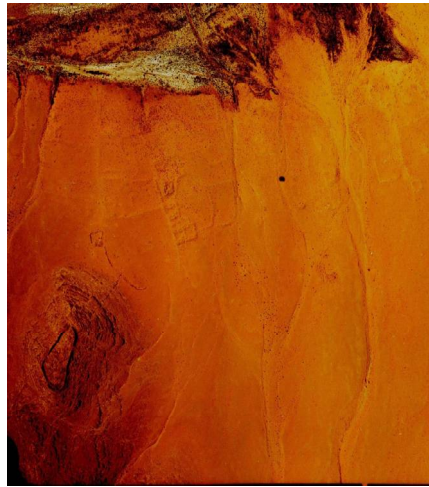
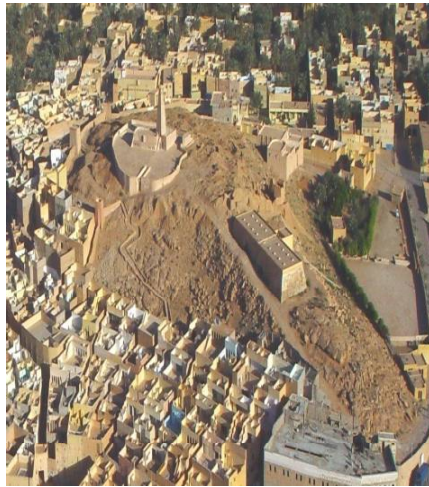
● قصر تميزرت: يقع بين بنورة ومليكة .

● قصر المنيعه القديم: يقع بالمنيعه .

● قصر لمبرتخ: يق بالقرارة.



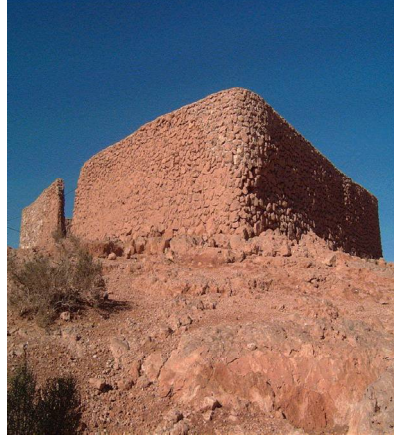
الشكل 1: مخطط للموقع الأثري قصر بنورة القديم عن د.ج.ت.و.م.



صورة 3: الموقع الأثري أغرم ن تلزضيت من صورة جوية في سنوات الستينيات. صورة 5: الموقع الأثري قصر بنورة القديم-غرداية-



صورة 6: حصن قصر أولوال-العطف



صورة 4: حصن قصر تلزبيت-العطف

وغيرها من القصور التي لم يرد ذكرها في الكتب وبقيت مكتوبة في الروايات الشفوية والتي بدورها اندثرت وبقي منها سوى الأطلال في الروايات، ومن هذه القصور كانت الانطلاقة الفعلية لحركة عمرانية متواصلة، وبالتحديد بداية من القرن (5هـ/11م)، تأسست مدن على شكل قصور عبر كامل وادي مزاب وخلال عدة قرون.

3- حفظ ووقاية المواقع الأثرية:

تعرف المواقع الأثرية بأنها مساحات مبنية دوّما وظيفية نشطة وتشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة، بما في ذلك الأراضي المتصلة بها، ولها قيمة من الوجهة التاريخية والأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية، لكن هذه المواقع حساسة إذا بقيت دون عناية وحفظ ووقاية وذلك بتوفير الوسائل وهي:

أ- تسجيل الآثار:

إنّ تسجيل الآثار هي في الأساس عملية توثيقية، ويمكننا وصف أية حفرة أثرية لا تعتمد طرق التسجيل والتوثيق الميداني بأنها مضيعة للوقت ولا ينحصر فقط في تسجيل القطع الأثرية بل يتعداه إلى المواقع الأثرية وكذلك الطبقات والبقايا الأثرية³⁷.

تعتبر السلطات المحلية والمجتمع المدني ممثلا في الجمعيات، مؤسسات الأشغال الخاصة،

مكاتب دراسات المسؤولين الأوائل على تسجيل التراث الثقافي ضمن القائمة الوطنية والعالمية، وذلك لأن تسجيل الآثار يجعلها في منأى عن التخريب والضياع ويمنحه تغطية قانونية، وهذا ما هو عليه القطاع المحمي في سهل وادي مزاب.

أ- 1- التسجيل ضمن التراث الوطني:

فيما يخص تسجيل التراث الثقافي على المستوى الوطني فقد جاء في القانون 98-04 أهم إجراءات التسجيل اللازم إتباعها، يمكن أن تسجل في قائمة الجرد الإضافي وإن لم تستوجب تصنيفا فوريا، تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو الآثار وتستدعي المحافظة عليها.

تم تشطب من قائمة الممتلكات الثقافية وتصنف نهائيا خلال مهلة 10 سنوات³⁸.

يكون التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية ذات الأهمية الوطنية، بناء على مبادرة منه أو مبادرة أي شخص يرى مصلحة في ذلك.

كما يمكن أن يتم التسجيل بقرار من الوالي عقب استشارة لجنة من الممتلكات الثقافية التابعة للولاية المعنية، بالنسبة إلى الممتلكات الثقافية التي لها قيمة على المستوى المحلي، بناء على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة، أو الجماعات المحلية أو شخص يرى مصلحة في ذلك³⁹.

أ- 2- التسجيل ضمن التراث العالمي:

عملية ترشيح دولة ما لموقعها تتطلب العديد من الخطوات، أهمها التوقيع على الاتفاقية⁴⁰، لتصبح الدولة عضوا فيها بعد ذلك تقوم الدولة بإعداد قائمة بمواقعها ذات القيمة الاستثنائية، ثم تختار من القائمة ما تريد ترشيحه ليُدْرَج في قائمة التراث العالمي، موضحة مبررات الترشيح وإن الموقع محافظا على أصالته ويحظى بإدارة وحماية بشكل مناسب، مع تقديم تحليل يشمل مقارنة للموقع مع مواقع أخرى من نفس النوع، ولكي تتم الموافقة على إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي لابد أن تنطبق عليها معايير محددة في المادتين (2،1) من الاتفاقية، وهي معايير تضمن أن يكون الموقع ذات قيمة عالمية استثنائية ومحافظا شرطي الأصاله والسلامة، وإذا أصبح الموقع المدرج مهددا بأخطار جسيمة قد تسبب في إزالته، فإن لجنة التراث العالمي تقوم بعد استشارة الدولة المعنية بإدراج الموقع في قائمة التراث العالمي المهدد للخطر، ويعني إدراج الموقع في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر أنه بحاجة إلى عون وأعمال كبيرة لحمايته،

ولا يعني عدم إدراج ملك من التراث الثقافي أو الطبيعي في أي من القائمتين المذكورتين، ويزداد عدد المواقع العالمية المدرجة في قائمة التراث العالمي كل عام، فقد بلغ عدد الدول التي لديها مواقع مسجلة في قائمة التراث العالمي حتى عام 2005م 137 دولة، وبلغ عدد المواقع المدرجة في القائمة 628 موقعا ثقافيا و160 موقعا طبيعيا و24 موقعا مختلط .

يعتبر كل موقع من مواقع التراث العالمي ملكا للدولة التي يقع فيها وعليها مسؤولية حمايته وإدارته إلا أن يحظى باهتمام المجتمع الدولي⁴¹.

ب- الحماية القانونية للتراث:

تقسم الحماية إلى نوعين هامين يساهمان بشكل فعال في ضمان سلامة المواقع الأثرية وإيصالها إلى الأجيال القادمة:

ب- 1- الحماية القانونية الدولية:

يرسخ اهتمام الإنسان بتراثه نظم وقوانين مؤطرة في تشريعات وطنية ودولية، وقد عمل المجتمع الدولي تحت غطاء منظمة اليونسكو على ضمان حماية قانونية فعالة، من خلال المؤتمرات والندوات والاستفادة من الخبرات، فعملت اليونسكو بمساهمة الدول الأطراف على سن التشريعات الدولية اللازمة لضمان حماية فعالة للتراث الثقافي العالمي، والجزائر كطرف في الاتفاقيات الدولية تسهم في مجال حماية التراث الثقافي⁴²، ومن ضمن ما جاء في التشريعات :

المادة الثالثة من ميثاق حماية وإدارة التراث الأثري 1990م «لوزان»، نصت على ما يلي:

«حماية التراث الأثري، ينبغي اعتباره واجبا أخلاقيا على جميع البشر، بل هي أيضا مسؤولية جماعية عامة، للالتزام لابد من الاعتراف به من خلال التشريعات ذات الصلة وتوفير ما يكفي من الأموال لدعم البرامج اللازمة للإدارة الفعالة للتراث .

التراث الأثري شائع في جميع المجتمعات البشرية، ولذا فإنه ينبغي أن يكون من واجب كل بلد لضمان أن تتوفر الأموال الكافية لحمايته.

التشريعات ينبغي أن تحظر على التدمير والتخريب أو من خلال التغيرات والتعديلات من أي موقع أثري أو النصب أو إلى محيطهم بدون الحصول على موافقة من السلطة الأثرية ذات الصلة .

وينبغي أن يشترط التشريع، لضمان الحكم الصحيح لحفظ وإدارة والوقاية على التراث الأثري، مواد قانونية كافية وينبغي أن توضع في التشريع الجزاءات المنصوص عليها فيما تعلق بانتهاكات التراث الأثري.

إذا التشريعات تحمي فقط تلك العناصر من التراث الأثري، التي هي مسجلة في الجرد الانتقائي القانوني، كما ينبغي توفير الحماية المؤقتة للمواقع الأثرية غير المحمية أو المكتشفة حديثا حتى يتم تقييمها»⁴³.

ب2-- الحماية القانونية الوطنية:

على المستوى الوطني عملت السلطات على توفير الحماية القانونية اللازمة، وذلك من خلال وضع تشريعات تخص المعالم والمواقع الأثرية وكذا التشريعات للأعمال التي لها علاقة بالمعالم والمواقع الأثرية ومحيطها ويتضح لنا ذلك جليا فيما يلي :

في القانون 90/29 المؤرخ في 17/12/1990م، الخاص بالتهيئة العمرانية والمرسوم التنفيذي رقم 91/175 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411هـ الموافق 28 ماي 1991م الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء اللذين يضعان التوجيهات العامة للحفاظ على المواقع الأثرية .

المخطط العام للتهيئة والتعمير يساهم بشكل مباشر في حماية وصيانة المواقع الأثرية وذلك وفقا لتشريعات التهيئة العمرانية.

وتؤكد المادة 35 من قانون 98/04 على مراعاة الأنشطة للمشاريع المراد انجازها في المحميات المصنفة وضرورة إدراجها مسبقا في إطار مشاريع التهيئة والتعمير أو في مخططات شغل الأراضي.

ونلاحظ أن هناك توافق بين القانون 90/29 للهيئة العمرانية وقانون حماية التراث الثقافي 98/04 في مادته 36 فيما يخص حماية التراث الثقافي والمحميات الأثرية، وتشدد المادة 36 على ضرورة اطلاع السلطات المكلفة بإعداد مخططات التوجيه والتعمير ومخططات شغل الأراضي في مستوى كل بلدية على المحميات المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو المصنفة.

ويجدر بالذكر أن رخصة البناء في مناطق المحميات الأثرية لا تمنح إلا بموافقة المصالح المختصة بحماية التراث الثقافي وهي مديرية الثقافة، ويوضح جليا في المادة 69 من قانون التهيئة العمرانية.

ج- الحماية التقنية للمواقع الأثرية :

تعتبر الحماية التقنية للمواقع الأثرية خطوة هامة لحفظ ووقاية الموقع الأثري والحفاظ عليه، ويكون ذلك إما بالوقاية أو المعالجة وذلك على حسب الظروف.

وقد اهتم المتخصصون في مجال حماية المواقع الأثرية في العالم منذ بداية القرن العشرين، تحت إشراف اليونسكو بالطرق العلمية والعملية اللازم إتباعها للحفاظ على المواقع وإنقاذها من الضياع، ورسخ ذلك في اتفاقيات دولية⁴⁴.

والجزائر كعضو في منظمة الأمم المتحدة، قد أقرت بجل الاتفاقيات الخاصة بحماية التراث الثقافي، بالإضافة إلى ذلك فقد اجتهد المختصون والمشرعون على حد سواء، إلى وضع الأساليب اللازمة للتدخل على الممتلكات الثقافية في الجزائر.

وتكون الحماية التقنية باتخاذ التدابير الوقائية أو التدخل العلاجي على معالم الموقع:

ج1-- التدابير الوقائية:

- مواجهة الأضرار الناجمة عن الإنسان:

حيث أنّ تخریب المواقع الأثرية الناتج عن الإنسان، يكون في مجمله عن طريق أعمال الهدم والتخريب، أو الإهمال، أو عن طريق المشاريع التنموية، والتراخي في تطبيق قوانين حماية التراث ..الخ.

بالنسبة لتجنيب المواقع الأثرية أضرار التخريب المتعمد الذي يحدث جراء اعتداء الأفراد على الموقع الأثري وذلك لسبب الجهل بأهمية ممتلكاتهم، فإن ذلك يستدعي توعية المواطنين من جهة، وإحكام المراقبة من جهة ثانية، وذلك بتفقد الموقع الأثري بشكل منظم، وتطبيق عقوبات صارمة بحق المخالفين⁴⁵.

فيما يخص المشاريع العمرانية والأراضي الفلاحية التي يقصد بها التنمية المستدامة، فيجب أن تدرس بعناية فائقة لئلا تؤدي مثل هذه المشاريع إلى إزالة ما تحتوي عليه هذه المواقع الأثرية من مباني وبقايا أثرية، إذ لا بد أن يشترك في هذه الدراسات، كما توصي بذلك القوانين الحديثة والتوصيات الدولية، اختصاصيون في التاريخ والآثار والاجتماع مع المهندسين المعماريين والعمرانيين.

- مواجهة الأضرار الناجمة عن الطبيعة:

يكون بالسيطرة على البيئة المحيطة بالتراث الثقافي وذلك بمنع عوامل التلف من التأثير بواسطة تحييدها أو وصولها إلى المبنى نفسه.⁴⁶

تعتبر الرطوبة من أهم المشاكل التي تؤثر على الموقع الأثري، إذ يعتبر عزل الرطوبة قدر الإمكان من الموقع الأثري عاملاً حيوياً في الحفاظ عليه، وتختلف طرق العزل باختلاف مصدر الرطوبة.

الأمطار والسيول تهدد المواقع الأثرية وتؤثر عليها، لذلك من الواجب العمل على تصريف المياه الناجمة عنها كي تتسرب إلى الجدران والأساسات والبقايا الأثرية.

إن الخطر الذي يتعرض له الموقع من مشكلة النباتات الطفيلية التي أتعبت الخبراء، لا سيما في الأقاليم الكثيرة الرطوبة، حيث قطع هذه النباتات لا يحل المشكل، حيث تعود إلى النمو من جديد، لتصبح أكثر قوة، ولم يعط قاذفات اللهب لحرق النباتات ولا المواد الكيماوية المبيدة للجذور نتيجة تذكر... ومن الطبيعي أن تكون الوقاية خير من العلاج، أي الحيلولة منذ البدء دون نشوء هذه النباتات، وذلك بسد الثغرات والشقوق وبتكحيل ما بين حجارة البناء تكحילה متقنا.

ج- 2- التدابير العلاجية:

يقتضي الأمر اللجوء إلى التدابير العلاجية، عندما تكون المعالم الظاهرة في الموقع في حالة تدهور، ويقتضي التدخل المباشر على مستوى المعلم، وتختلف هذه التدخلات حسب نسبة التشوهات الطارئة على المعلم الأثري.⁴⁷

سبب الإصلاح والتجديد يكمن في الحاجة الماسة إليه، ويتضمن إصلاح ما تلف من مواد الحماية كتساقط الملاط وتآكل المادة اللاصقة بين الحجارة أو تكسر أجزاء من مادة البناء أو الأجزاء الإنشائية الحاملة كالأسقف والجدران والأعمدة مما قد يؤثر على عنصر المتانة في البناء وهنا الحد ما أمكن من عملية الاستبدال والاكتفاء بما هو ضروري جداً، لأن إدخال أي تعديل أو تجديد على المعلم أو عناصره سيغير معاملة ويقلل من قيمته، وهنا نصل لواحد من أكثر المفاهيم صعوبة في الترميم الحديث وهو الأصالة.⁴⁸

- الصيانة:

تتعرض الأبنية على اختلافها التاريخية والحديثة على فساد جزء منها أو عنصر ما أو إلى تشويه أو عبث، هذه الحالة تحتم تدخل مستمر على المباني لضمان بقاءها واستمراريتها وهذه التدخلات هي أعمال صيانة .

من الضروري أن تجرى صيانة المعالم الأثرية على أساس ثابت⁴⁹، وحسب الضرر اللاحق بالمبنى الأثري، ويمكن تقسيم هذه الأعمال إلى :

أ- التكليل التكميل:

إن تساقط الكلسة من جدران البناء يعرض ما تحتها من مواد البناء الضعيفة للتآكل التدريجي، والتلف بتأثير الأعراض الجوية المختلفة ولذا فإن تجديد الكلسة يشكل كساء واقيا، فضلا عن أنه يعيد للبناء شكله الأصلي، ولنفس الأمر يجب الحرص على سد الثغرات وتجديد ما تلف من المونة المستخدمة بين حجارة البناء أو في حشوة الجدران⁵⁰.

ب- إصلاح الحجارة التالفة:

تشاهد في المعالم الأثرية عناصر حجرية تالفة أو مكسرة كالجدران والأبراج، وقد يؤثر بقاءها بهذه الحالة على متانة البناء، ونوصي هنا بالحد ما أمكن من تجديد هذه العناصر، والاكتفاء بتجديد ما هو تالف كلي منها، أما في الأحوال العادية فيمكن اللجوء إلى عمليات اللصق والتجبير التي يمكن أن تتم بسهولة بالاعتماد على المواد الحديثة وباستخدام القضبان والأطواق المعدنية والمخفية أو الظاهرة.

ج- أعمال التنظيف:

ويراد بها سائر الأعمال التي تزيل ما علق بالمعلم من مواد وشوائب، كقشر الكلسة المحدثه التي كانت في الأصل ظاهرة للعيان ... ومن أعمال التجديد أيضا إزالة ما علق بالمعلم الأثرية من أوساخ، وحشائش الخضراء الناتجة عن الرطوبة الدائمة⁵¹.

- الترميم:

إن عملية الترميم عملية متخصصة بدرجة عالية، وهدفها حماية وكشف القيمة الجمالية للمعلم الأثري وتستند على إحترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقة، ويجب عليها أن تتوقف في اللحظة التي يبدأ فيها الحدس، وفي هذه الحالة يجب أن يكون أي عمل إضافي، ولا بد من القيام

به متميزا عن التكوين المعماري ويجب أن يحمل طابعا معاصرا، وعلى كل حال فإن الترميم يجب أن تسبقه دراسة أثرية⁵².

يتفق جميع المختصون في مجال الترميم، إنَّ عملية الترميم حساسة يكون التدخل فيها على المعلم الأثري بصفة مباشرة، وتتم عملية الترميم على المعالم الأثرية التي مازالت قيد الاستعمال، التي هجرت منذ وقت.

وتختلف كيفية التدخل على المعالم الأثرية من معلم لآخر وقد حدد الأخصائيون أشكال التدخل حسب الحالات وفي اتفاقيات عالمية تضم نصوص توجيهية مثل:

أ-الإحياء:

هو إعادة إحياء فكرة ما ضمن الأثر وتقوم على احترام مادة الأثر الأصلية والأدلة الأثرية والمخطط الأساسي في الترميمات والإضافات اللاحقة على المعلم، يجب أن تحترم وأن تحدد تاريخه، وعندما تتراكم التدخلات المتلاحقة عبر العصور يسمح بإزالة القسم العلوي الذي يمكن أن يكون أقل أهمية بإظهار جزء أقدم يحمل أهمية كبرى ولكن ضمن حدود⁵³.

إن المساهمات السليمة لكل الفترات في بناء معلم أثري معين يجب أن تحترم طالما أنَّ وحدة الأسلوب ليست هدف الترميم، وعندما يشمل بناء ما عملا مهيبا على فترات مختلفة، فإن الكشف عن الحالة الأساسية يمكن تبريره في الحالات الاستثنائية عندما يكون الشيء المراد ترميمه ذا أهمية ضئيلة، وأنَّ حالة حفظهما جيدة بدرجة تكفي لتبرير هذه العملية، وأنَّ تقييم أهمية العناصر التي يحتويها الأثر والقرار بشأن ما يمكن هدمه ولا تترك إلى الشخص المكلف بالترميم فقط⁵⁴.

ج3-- ضمان استمرارية حفظ ووقاية المواقع الأثرية:

يختلف العمل في حفظ ووقاية المواقع الأثرية من دولة لأخرى وفقا لقدرتها المالية والفنية والثقافية ونظرتها إلى التراث بكافة جوانبه، فهناك من يرى ضرورة حماية ذلك التراث تعبيرا عن الاحترام للماضي والحرص على مواصلة الحوار معه لأنَّ في ذلك ربطا للماضي بالحاضر وتطلعا إلى مستقبل زاهر مزدهر ومتطور، وهناك من ينظر إلى التراث نظرة سلبية ويرى فيه دلالة على تخلف الماضي وضرورة التخلص منه⁵⁵.

وقد سبب التفكير السلبي اتجاه المواقع الأثرية، تدمير وتخریب تشیر منها، في كثير من بلدان العالم، فلم تعد الحماية والحفاظ على الموارد الحضارية والثقافية أمرا كافيا، بل اتجه التفكير إلى تحقيق استدامة هذه الموارد على المدى البعيد والاستفادة منها من الناحية الاقتصادية كذلك، وذلك لأنها تشكل ثروة قومية لجميع الأجيال الحالية واللاحقة، وهي ملك لهم جميعا تقع عليهم مسؤولية حمايتها والحفاظ عليها⁵⁶، ولضمان ذلك يجب توفر العوامل الآتية :

- اهتمام الإنسان بالتراث الأثري:

تبدأ حماية التراث الأثري باهتمام الإنسان وتعلقه بإرثه وإرث أجداده، فإن غاب هذا الحس فقد التراث قيمته في أعين الناس وبالتالي الرغبة في حمايته وإيصال للأجيال القادمة، لهذا مهما تعددت الوسائل والأساليب، يبقى الإنسان هو العامل الأول والأساسي في صون وحماية الإرث الثقافي، تتوقف عليه وعلى مدى وعيه بحالة، إشكالية، ونظم الحفاظ على التراث .

- الإدارة والمراقبة:

لا تكون التشريعات دائما كافية لحماية المواقع الأثرية، فقد أثبتت لنا التجارب أن العديد من المعالم الأثرية هدمها أصحابها أو الأشخاص التي توجد تلك الآثار على أراضيهم لإقامة أبنية حديثة أو استعمال مواد تلك المعالم من حجارة، وغيرها لبناء منازلهم أو أحد مشروعاتهم أو قاموا بتوسعات أو إضافات تسيء إلى هوية الموقع ومعامله، هذا ما يوجب على المؤسسات المختصة إلى التكفل بإدارة مراقبة تلك المواقع أي لتفادي أي عمل قد يضر بالمعالم الأثرية أو استحداث رجال أمن خاصين بحراسة المواقع يكونون تابعين للدولة، أو مؤسسات خاصة معتمدة من طرف الدولة.

- التوعية:

من أجل تشجيع مساهمة السكان، يجب إعداد برنامج معلومات عامة من أجل جميع السكان بدءا من الأطفال في سن المدرسة ويجب أيضا تشجيع نشاط الهيئة من أجل حماية التراث، كما يجب تبني إجراءات مالية لصالح الحماية⁵⁷.

فحماية التراث واستمراره لا تكون إلا بإسهام الكل في مفهوم الاستدامة، وتقع المهمة الأولى لضمان إسهام شرائح المجتمع المختلفة في الحفاظ على المعالم الأثرية على المختصين في مجال الحماية، المسؤولين، المرممين، والجمعيات التي تنشط للحفاظ على المواقع الأثرية، وذلك

بإشراك الفئات المختلفة في عمليات الحفظ والوقاية، بالوسائل المختلفة (المسابقات، البحوث، الأعمال الفنية... الخ)، وإحداث المحفزات لضمان مشاركة واسعة في مجال التوعية بالثقافة التراثية وبالتالي اهتمام أكثر، إذ بالاستثمار في مجال الوعي بالتراث، تكون فائدة المجتمع العامة بالحفاظ على الإرث الثقافي الذي هو كنز لا يمكن تعويضه، جعل التراث في منأى عن الضرر الملحق بالتراث الأثري الناجم عن الإنسان، استثمار هذا الأخير كثورة اقتصادية⁵⁸.

ج- 4- ترقية التراث الأثري وإعادة الاعتبار له:

من خلال:

- تعزيز قيمة التراث الأثري وهذا بتوعية الناس على محافظة وحماية ممتلكاتهم الأثرية بتخصيصه بوظيفة ملائمة لطبيعته ومناسبة للمجتمع.
- ربط الآثار بشبكة الأنترنت والتعريف بها، وتقديم الآثار والمواقع الأثرية عبر القنوات التلفزيونية الدولية كخدمة ذات فائدة عامة.
- فتح المجال أمام المواطن لزيارة المعالم المحمية بتدعيم نشاطات الجمعيات الخيرية وتلاميذ المدارس والثانويات.
- الاستفادة من التراث اقتصاديا من خلال التهيئة العقلانية للمواقع والمعالم الأثرية ودمجها في المسار السياحي.
- إصدار طوابع بريدية تحمل صور الآثار المادية للمنطقة من أجل إيصالها إلى أبعد نقطة في العالم من أجل تحسيس المواطن بأهمية التراث.
- إنجاز دكاكين بالمواقع الأثرية تباع فيها نماذج مستنسخة من الأثریات والبطاقات البريدية والصور والمطبوعات والمنشورات كما يمكن اتخاذ هذه المحلات نقاط مراقبة وحراسة ومكان تواجد المرشدين السياحيين⁵⁹.

ج- 5- تنظيم حفريات أثرية:

يكتسب التراث الأثري التاريخي أهمية علمية وتاريخية بالغة باعتباره حافظا للذاكرة الجماعية وللإرث الإنساني على الرغم من مختلف الإجراءات والجهود المتخذة من طرف

الهيئات المعنية العمومية للحفاظ على هذا التراث إلا أن شح التخريب الطبيعي والبشري لا يزال يهدده لهذا كان من الضروري إيجاد حلول لحفظها ووقايتها لمسايرة سرعة المشاريع التنموية، ومن بين أهم هذه الحلول تنظيم حفريات، خاصة إذا قمنا بإثبات وجود موقع أثري بالعملية المسماة المسح.

- تنقيب الموقع:

ينقب الأثريون بحذر بحثا عن المواد المدفونة في عملية تدعي التنقيب الأثري، وتعتمد طريقة التنقيب الأثري جزئيا على نوع الموقع، إن في المواقع الكبيرة يمكن حصر التنقيب في أجزاء معينة من الموقع⁶⁰، كما أن هناك اعتبارات أخرى تقرر في الأغلب منهج التنقيب الأثري مثل المناخ ونوعية التربة، وتباين الأدوات التي تستخدم في الحفريات بين الجرار والآليات الثقيلة والمحافير الصغيرة وفي بعض الحالات يقوم الأثري حتى بغربة التربة بغربال سلك للحصول على المعثورات الصغيرة وفي حالات أخرى يقوم بتحليلها⁶¹.

إن طرق التنقيبات الأثرية هي الوسيلة التي يستخرج بها الأثريون مخلفات الإنسان القديم وبواسطتها يفسرون ويحللون نتائج حفرياتهم ويؤرخون زمنها ويقدرّون أدوارها الحضارية، لكن تلك التقنيات الأثرية إلى وقت قريب كانت تجري على يد هواة لم يكن لديهم علم بطرق الحفر العلمية لكن مع مطلع القرن العشرين بدأت التنقيبات الأثرية تتوفر لديها طرق خاصة بكل ما يتعلق بالتنقيبات فأصبح علم الآثار يهتدي بها ويعمل بموجبها، ولما كان الغرض من الحفريات الأثرية هو إنقاذ المعلومات التي يمكن جمعها من الموقع من خلال المخلفات واللقى الأثرية والمواقع الأثرية التي تشير وتعبّر عن حضارة الإنسان الذي عاش في هذا الموقع قديما، لذلك تتحدد أنواع الحفريات حسب الظروف وتبعاً لطبيعة الموقع الذي ستجرى فيه الحفريات وعليه هناك أنواع عدة من هذه الحفريات حسب مدى المعلومات التي يراد الحصول عليها من الموقع، لاشك أن إجراء حفريات علمية منظمة ستزيح النقاب عن كثير من الجوانب الغامضة.

التراث الثقافي مبعث فخر الأمم على اختلاف أعراقها، فهو يمثل الهوية الوطنية لكل مجتمع، وصلة وتواصل بين الماضي والحاضر، ومهما بلغت هذه الأمم من تطور، وركي فإنها تبقى متصلة بهذا الإرث، وقد عملت الأمم المتحضرة وعيا منها بقيمة هذا الإرث، على إنشاء مؤسسات علمية وبحثية، كما قامت على شؤون هذا الإرث الثقافي إدارات حكومية تحافظ عليه.

مزاب، المنطقة العريقة بتراثها وتاريخها الحافل بالإنجازات الكبرى، بما تحويه من إرث حضاري غني في ميدان الآثار والعمران، مما خلفه الإنسان المحلي لتلك المنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الفترة الإسلامية.

لكن الأمر المؤسف فرغم امتلاكنا لهذا الرّخم المتبقي والمتمثل في المواقع الأثرية، وشعور السلطات المعنية بأهمية الآثار، والمحافظة عليها بوسيلة الحفظ الوقائي، وعملها على إنشاء المؤسسات وسنّ التشريعات التي تضمن الحفاظ على هذا الإرث، وتمنحه الحماية اللازمة، ورغم تصنيف المنطقة كقطاع محمي عالميا ووطنيا فإنه ما زال عرضة للضياع والهدم والتخريب وبالتالي الاندثار والزوال إلى غير رجعة.

وما إدراكنا من خلال إبحارنا في عالم التراث العالمي، أن التراث الثقافي أصبح ركيزة مهمة للثقافة، ومصدرا معرفيا لتاريخ، وحضارات الشعوب، ولا توجد منظمة محلية أو إقليمية أو قارية أو دولية تعنى بالتراث الثقافي إلا وتأتي الآثار في مقدمة أولويتها، حيث سنت الدول تشريعات ووقوانين، ولوائح ونظمًا ووضعت الاستراتيجيات بهدف المحافظة على هذا الإرث الحضاري وتنميته من أجل العلم، والمعرفة والسياحة، ليكون مرجعا تاريخيا وإرثا ثقافيا وموردا اقتصاديا متناميا.

وبعد البحث في طرق الحفظ والوقاية المختلفة والمتبعة في مجال المحافظة على المواقع الأثرية بمزاب ومعركة الإنجازات الدولية في هذا المجال وتطوره، اتضح أنه لم يعد حفظ ووقاية المواقع الأثرية أمرا كافيا لحمايتها من الإهمال والهدم والتخريب، بل يلزم التفكير في طريقة يتسنى لنا الحفاظ عليها بصفة مستدامة.

ولتحقيق الحفظ والوقاية المستدامة للتراث الأثري وبالأخص للمواقع الأثرية، يجب إتباع سياسات واستراتيجيات علمية مدروسة، وذلك:

بالتركيز على الإنسان كونه العامل الأساسي في التأثير على محيط الآثار، سواء أكان ما يفعله لصالح الموقع بعدم التخريب، أم بالمساهمة في حمايته، بتعريف المواطن على أهمية الآثار الثقافية والاقتصادية له ولغيره، وانتهاز الفرص لإثارة اهتمامه بالتراث الحضاري، وإشعاره بالمسؤولية وإشراكه في تحمل مسؤولية حماية التراث الأثري الحضاري والثقافي، ذلك بإدخاله وإشراكه في اللجان والمؤسسات الحكومية الراعية لذلك الأمر، ومن الضروري إحداث مؤسسات

تعمل على توعية المواطنين والسكان حولها بأبعاد المحافظة على التراث وفائدتها على الشعب وعلى الهوية، وبتخصيص الأموال اللازمة لإستراتيجية حفظها ووقايتها، ولفت انتباه المختصين إليها بجعلها مركز بحثهم علما أن معظم المواقع بمزاب مشاريع لحفريات مستقبلا إن شاء الله.

هوامش البحث

- 1 . Gouvion M – E ; Monographie Du M ‘ Zab. Imprimerie Vigie Marocaine Casablanca, paris, 1926, p:177.
- 2 . دليل ديوان حماية واد مزاب وترقيته، مسيرة رائدة في إعادة الاعتبار لتراث ولاية غرداية، غرداية، الجزائر، ص:03.
- 3 . Coyne A ; Le M ‘ Zab , Ed. Adolphe Jourdan, Alger, 1879, p :3.
- 4 . يوسف الحاج سعيد، تاريخ بني مزاب دراسة اقتصادية وسياسية، المطبعة العربية، غرداية، 2003م، ص:01.
- 5 . Aumassip G ; Le bas Sahara Dans La Préhistoire , Ed. C . N .R .S , Paris ,1986 , pp :15–16.
- 6 . يحيى بوراس، العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب، (نموذج بني يزقن)، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2002 م ، ص: 19.
- 7 . Klenchnnechet C ; Monographie De L'arrondissement de Ghardaïa, Ministère Du Sahara ,Département des Oasis , Paris 1962 , p:02 .
- 8 . Rolland G ; Sur Le Terrain Cittace du Sahara Septentrional, p:551.
- 9 . Claude Pavard ; Lumières Du M’ ZAB ,Bilroisse , p:06.
- 10 . الديوان الوطني للأرصاد الجوية.
- 11 . نفسه.
- 12 . حمو عيسى محمد النوري، دور الميزابين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، دار البعث، قسنطينة، ط. 1، 2000م، ص:147.
- 13 . الديوان الوطني للأرصاد الجوية. المرجع السابق.
- 14 . حمو عيسى محمد النوري، المرجع السابق، ص:20.
- 15 . Morel J ; Note sur le De Préhistoire Mozabite, LIBYCA ,tome xxvi, p :179.
- 16 . بلحاج معروف، العمارة الإسلامية: مساجد مزاب ومصلياته الجنائزية، دار قرطبة، 2007م، ص:41.
- 17 . دليل ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، غرداية، الجزائر، ص:03.
- 18 . بلحاج معروف، المرجع السابق، ص:41.
- 19 . يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص:03.
- 20 . بلحاج معروف، المرجع السابق، ص:49.
- 21 . عيسى محمد النوري، المرجع السابق، ص:20.
- 22 . Morel J; Op. Cit., p:179.
- 23 . بلحاج معروف، المرجع السابق، ص:41.

- 24 . ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، غرداية، ص: 03 .
- 25 . Huguet J ; Le Pays du M'Zab , in bull de la Sociétés Géographique d'Algérie imprimerie Topographique et logographique Selon, Alger, 1889, p : 153.
- 26 . Huguet J ; Les Villes Mortes du M'zab ,Bulletins et mémoires de la société d'Anthropolgie de Paris T. IV, 1903, p : 583 .
- 27 . إبراهيم متياز، تاريخ مزاب، مخ، بحوزة عائلة المؤلف بقصر بني يزقن، ص: 16.
- 28 . بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 45.
- 29 . إبراهيم متياز، المصدر السابق، ص: 18 .
- 30 . نفسه، ص: 17-18 .
- 31 . نفسه، ص: 14-15 .
- 32 . Huguet J, Les Villes....., Op. Cit, pp : 586-587.
- 33 . Ibid.
- 34 . ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع.....، مرجع سابق، ص: 04.
- 35 . ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، النقوش الصخرية والقصور المندثرة، ص: 02.
- 36 . Huguet J, Les Villes....., Op. Cit, p : 588.
- 37 . زيدان عبد الكافي كفاي، المدخل إلى علم الآثار، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2004م، ص: 117.
- 38 . القانون 98-04، المرجع السابق، المادة العاشرة .
- 39 . نفسه، المادة الحادية عشر.
- 40 . الاتفاقية : تعرف باسم : اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة عشرة في باريس بتاريخ 16 نوفمبر 1972م .
- 41 . سعيد بن دبس العتيبي، التراث العالمي وأهمية تسجيل الدول لمواقعها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي ، جريدة الرياض، العدد 13822 ، الجمعة 30 ربيع الأول 1427هـ الموافق 28 أفريل 2006م.
- 42 . عبد القادر طاهر، التراث المبني في تلمسان وطرق صيانتها، رسالة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م، ص: 99.
- 43 . اليونسكو، الإيكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري «لوزان»، 1990م، المادة الثالثة.
- 44 . عبد القادر طاهر، المرجع السابق، ص: 102.
- 45 . عبد القادر ربحاوي، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، سوريا، 1972م، ص: 24.
- 46 . نفسه، ص: 24.
- 47 . عبد القادر طاهر، المرجع السابق، ص: 104.
- 48 . هزار عمران، جورج دبورة، المباني الأثرية ترميمها، صيانتها، والحفاظ عليها، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998م، 1998م، ص: 129.
- 49 . عبد القادر ربحاوي، المرجع السابق، ص: 26.
- 50 . نفسه، ص: 26.

- 51 . نفسه، ص:27.
- 52 . اليونسكو، الوثيقة الدولية لصون وترميم المواقع الأثرية، ميثاق البندقية، البندقية، 1964م، المادة التاسعة.
- 53 . هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص:129.
- 54 . اليونسكو، الوثيقة الدولية لصون وترميم المواقع الأثرية، ميثاق البندقية، البندقية، 1964م، المادة الحادية عشر.
- 55 . شوقي شعث، المعالم التاريخية في الوطن العربي وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها، مجلة التراث العربي، إتحاد كتاب العرب، 26 كانون الأول 2006م / ذو الحجة 1427هـ، العدد 104، ص:299.
- 56 . طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص:123.
- 57 . اليونسكو، وثيقة حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية، واشنطن، 1987م، البند 15 .
- 58 . طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص:124.
- 59 . علي خلاصي، المحافظة على التراث الثقافي وتنمية المتطلبات السياحية بالجزائر، الملتقى السابع للبحث الأثري والدراسات التاريخية، خنشلة، 1999م ، ص:80.
- 60 . غالان رودريغو مارتين، مناهج البحث الأثري ومشكلاته، تر. خالد غنيم، دمشق، سوريا، ط1، 1998م، ص:86.
- 61 . حيدر كامل، منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1995، ص:55.